التي أعلن المسؤولون فيها عن ان وزراء الليكود ترأسوا القطاع الاقتصادي منذ أكثر من عشر سنوات؛ وبالتالي، فان الازمة الاقتصادية ليست وليدة الساعة. امّا مشكلة البطالة، فقد ألقوا بها على عتبة رئيس الوزراء نفسه، باعتباره، أيضاً، وزيراً للعمل والرفاه، وبالتالي، المسؤول المباشر عن تصاعد معدلات البطالة (**المصدر نفسه**).

وتابع سكرتير عام حزب العمل عضو الكنيست، ميخا حريش، هجوم حزبه على رئيس الحكومة، مضيفاً الى أزمة البطالة ومدن الاعمار الموضوع السياسي وقرارات مركز الليكود التي طوّقت المبادرة السياسية بشأن الانتخابات في المناطق المحتلة. وقال حريش، في جلسة مكتب حزب العمل (**دافار**، ٤/٨/١٩٨٩)، ان شامير «شخص لا يبدي مزايا قيادية». وتابع: «انه يغيّر رأيه في كل مناسبة، وتنقصه المصداقية؛ فتارة يقف تجاه مركز الليكود ويعلن ان القيود تُلزم جميع وزراء الليكود؛ وبعد ذلك يقول العكس الى الحكومة». ولجأ حريش، في تهديد واضح لرئيس الحكومة، الى التلويح بعصا الانسحاب من الائتلاف الحكومي، قائلاً: «ان شامير ما زال قيد الاختبار. وعلى الرغم من اقرار الحكومة، مجدداً، قرارها بشأن المبادرة السياسية، فانه من غير الواضح ما اذا كنّا نتعامل مع شامير ـ أ أو شامير ـ ب» (**المصدر نفسه**).

جاءت أقوال حريش هذه، خلال اجتماع مكتب حزب العمل، الذي اتخذ قراراً بعقد مركز الحزب، حسب ما كان مقرراً قبل حوالى شهر، لاجراء نقاش سياسي بشأن المبادرة السياسية وتعامل الحكومة معها. وعلى الرغم من ان الرأي السائد في صفوف العمل كان عدم ضرورة الاجتماع، نظراً الى اختلاف الظروف الموضوعية بعد اقرار الحكومة، مجدداً، قرارها بشأن مبادرتها السياسية ومشروع الانتخابات في المناطق المحتلة، الّا ان مسؤولي الحزب كانت لهم، على ما يبدو، نظرة أخرى. فاجتماع مركز العمل كان بمثابة تظاهرة حزبية لدعم مكانة بيرس والتعبير عن وحدة الصف الداخلي وراء زعيم الحزب في فترة هدأ فيها الصخب السياسي، مؤقتاً، حول القضايا المصيرية والحسّاسة.

وبدا الاتجاه نحو التهدئة ورصّ الصفوف داخل حزب العمل واضحاً في مواقف كتلتي «الصقور» و«الحمائم» وموافقتهما، في النهاية، على مشروع قرار تسوية يرضي جميع الاطراف. فقد عقد «حمائم» حزب العمل اجتماعاً على هامش اجتماع مكتب الحزب (**هآرتس**، ٤/٨/١٩٨٩)، ضمّ كلاً من عوزي برعام ولوبا الياف وحاييم رامون ويوسي بايلين واورا نمير ونافا اراد وامير بيرتس ودافيد ليفائي وابا ايبن وحاييم تسادوك ونسيم زويلي ويسرائيل غات. وعلى اثر هذا الاجتماع، تبيّن ان كتلة «الحمائم» لن تطالب بالانسحاب من الحكومة، كما كانت النيّة معقودة سابقاً.

وعشية انعقاد مركز الحزب، قدمت كتلة «مشوف» الحمائمية مشروع قرار الى مكتب سكرتارية الحزب يدعو الى الموافقة على قرار يتضمّن اشتراط بقاء حزب العمل في الحكومة بتوافر فرصة حقيقية لتقدم مسار السلام. وأضاف أفراد «مشوف» عشر نقاط أخرى الى هذا الشرط، من بينها: مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات، ومشاركة مراقبين من الخارج لمراقبة عملية الانتخابات، وايقاف تامّ للاستيطان مع بدء المفاوضات وحتى التوصل الى التسوية المرحلية. وفي المقابل، دعا اقتراح «صقور» العمل، الذين يمثلهم عضو الكنيست ميخائيل بار ـ زوهار، الى عدم تأزيم شبكة العلاقات مع الليكود. وأضاف بار ـ زوهار قائلاً، ان «الصقور» سوف يعارضون جميع الدعوات والاقتراحات الى الحوار مع م.ت.ف. وأضاف انه يعتقد بأن الحزب اخطأ، عندما هدّد بشق الائتلاف الحاكم (**هآرتس**، ٨/٨/١٩٨٩).

صيغة القرار ـ التسوية وضعتها لجنة الصياغة، برئاسة الوزير حاييم بار ـ ليف، وتقدمت بها الى اجتماع مركز العمل بتاريخ ٨/٨/١٩٨٩، وسط اجواء باهتة، هادئة، واحساس عام بأن اجتماع المركز هو بمثابة «تأدية واجب»، تضاف اليها الحاجة الى ان يكون لحزب العمل «أطواقه» الخاصة به، من أجل تركيز الانتقادات على سياسة الليكود، وتحديد سياسة حزب العمل وموقفه تجاه الاستمرار في الائتلاف الحكومي (**دافار**، ٨/٨/١٩٨٩). ومع غياب التوتر بين «الحمائم» و«الصقور»، غاب الاهتمام الحقيقي بالنقاش السياسي، الذي كان متوقعاً في اجتماع المركز.